

❖ المسائل:

الأولى: مات عن ثلاث بنات، وبنت ابن، وأخ شقيق.

الثانية: مات عن: أربع أخوات شقيقات، وزوجة، وأخ لأب.

الثالثة: ماتت عن: زوج، وبنتين، وبنت ابن، وأخ شقيق.

❖ الحل:

المسألة الأولى:

أركان المسألة	أصل المسألة: هو 3	شروط الإستحقاق
2/3	ثلاث بنات	وجود المشارك، عدم المعصب
م	بنت ابن	محجوبة لوجود الفرع الوارث الأعلى
ع	أخ شقيق	أولى رجل ذكر

المسألة الثانية

أركان المسألة	أصل المسألة: هو 12	شروط الإستحقاق
2/3	أربع أخوات شقيقات	وجود المشارك، عدم المعصب، عدم الفرع الوارث، عدم الأصل الوارث الذكر
1/4	زوجة	عدم الفرع الوارث
ع	أخ لأب	أولى رجل ذكر

المسألة الثالثة

أركان المسألة	أصل المسألة: هو 12	شروط الإستحقاق
1/4	زوج	وجود الفرع الوارث
2/3	بنتين	وجود المشارك، عدم المعصب
م	بنت ابن	وجود الفرع الوارث الأعلى
ع	أخ شقيق	أولى رجل ذكر

تعقيب على حل المسائل:

هذه الطريقة في حل المسائل هي على طريقة عامة المذاهب -المذاهب الأربعة- إلا أنه جدّ في زمننا اختلاف، وهو أنه في بعض البلاد مثلاً في قانون التوريث في مصر الذي يعملون به في المحاكم والقضاء؛ يجعلون شيئاً جديداً صدر في مصر تقريباً -ولله أعلم في سنة 1946 من الميلاد قانون اسمه "قانون الوصية الواجبة" فبناءً على قانون الوصية الواجبة لو هذه المسألة ذهبت إلى المحاكم والقضاء، الحل سيختلف سيجعلون في المسألة الأولى لبنت

الابن شيئاً وفي المسألة الأخيرة لبنت الابن شيئاً، ربما قد تكون جلست مع أحد علماء مصر فقام بحلها على غير هذا تقول له: أنت مخطئ ويقول لك: أنت مخطئ قل له: لا نحن نمضي على ما مضى عليه جمهور أهل العلم .

### ❁ باب الثالث:

أصحاب الثلث هو باب يتكلم عن ثلاثة من الورثة: الأم ، الإخوة لأم ، الجد في بعض أحواله .

يقول الرحيبي:

وَالثَّلَاثُ فَرَضُ الْأُمِّ حَيْثُ لَا وَلَدٌ وَلَا مِنْ الْإِخْوَةِ جَمْعُ ذُو عَدَدٍ  
كَأَنَّيْنِ أَوْ ثِنْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ حُكْمُ الذُّكُورِ فِيهِ كَالْإِنَاثِ  
وَلَا ابْنُ ابْنٍ مَعَهَا أَوْ بِنْتُهَا فَفَرَضُهَا الثَّلَاثُ كَمَا بَيَّنَّاهُ  
وَإِنْ يَكُنْ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَبٌ فَثُلَاثُ الْبَاقِي هَـمَا مَرْتَبُ  
وَهَكَذَا مَعَ زَوْجَةٍ فَصَاعِدًا فَلَا تَكُنْ عَنِ الْعُلُومِ قَاعِدًا  
وَهُوَ لِلثَّنَتَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَيْنِ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ بِغَيْرِ مَيْنِ  
وَهَكَذَا إِنْ كُنَّا زَوْجًا أَوْ زَادُوا فَمَا لَهُمْ فِي سِوَاهُ زَادُ  
وَيَسْتَوِي الْإِنَاثُ وَالذُّكُورُ فِيهِ كَمَا قَدْ أَوْضَحَ الْمُسْتَطَوُّرُ

### ❁ أصحاب الثلث:

#### (1) الأول من أصحاب الثلث : الأم

يقول الرحيبي رحمه الله

وَالثَّلَاثُ فَرَضُ الْأُمِّ حَيْثُ لَا وَلَدٌ وَلَا مِنْ الْإِخْوَةِ جَمْعُ ذُو عَدَدٍ  
كَأَنَّيْنِ أَوْ ثِنْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ حُكْمُ الذُّكُورِ فِيهِ كَالْإِنَاثِ  
وَلَا ابْنُ ابْنٍ مَعَهَا أَوْ بِنْتُهَا فَفَرَضُهَا الثَّلَاثُ كَمَا بَيَّنَّاهُ  
وَإِنْ يَكُنْ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَبٌ فَثُلَاثُ الْبَاقِي هَـمَا مَرْتَبُ  
وَهَكَذَا مَعَ زَوْجَةٍ فَصَاعِدًا فَلَا تَكُنْ عَنِ الْعُلُومِ قَاعِدًا

### شروط الإستحقاق:

#### ❖ الشرط الأول: عدم وجود الفرع الوارث.

ذكر الرحيبي الشرط الأول الذي تستحق به الأم الثلث وهو : عدم الفرع الوارث بقوله "وَالثَّلَاثُ فَرَضُ الْأُمِّ حَيْثُ لَا وَلَدٌ"

لَا وَلَدٌ : يعني: عدم الفرع الوارث، لا ابن ولا بنت ولا إن نزل بمحض الذكورة .

#### الشرط الثاني: عدم الجمع من الإخوة

ذكر الرحيبي الشرط الثاني الذي تستحق به الأم الثلث وهو: عدم الجمع من الإخوة فقال " وَلَا مِنْ الْإِخْوَةِ جَمْعٌ دُونَ عَدَدٍ " الإخوة لأم وورثة ضعاف جدًا من جهة القوة لأن الذي أدخلهم التركة أمهم التي هي أمي ، وهذا يخالف لقواعد المواريث لأننا قلنا أول امرأة ترث بعدها لا إرث .

#### الدليل:

قال الله تعالى ﴿ وَلَا بَوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾

- ✦ وجود الجمع من الإخوة عَمِلَ في الأم، فأنزلها من الثلث إلى السدس ، لأن الله سبحانه وتعالى قال ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾ اما المفرد فلا.
- ✦ هؤلاء الأخوة سواء كان ذكورًا أو إناثًا أو خنثى ما في إشكال ، لأن الآية قالت ﴿ إِخْوَةٌ ﴾ ولم تميز ، إذن يُترك الأمر على إطلاقه.
- ✦ هؤلاء الإخوة سواء كانوا أشقاء أو لأب أو مختلفين ما في إشكال لأن الآية قالت ﴿ إِخْوَةٌ ﴾ ..
- ✦ هؤلاء الإخوة سواء كانوا وارثين أو محجوبين في المسألة، فإنهم يؤثرون في الأم فتتزل إلى السدس

#### تنبيه:

- مات عن: أم وأخوين أحدهما قاتل.
- هذان الأخوان لا يؤثران في الأم وبذلك فلن تنزل من الثلث إلى السدس ، لأن الذي سيرث واحد والآخر قاتل فهو ممنوع ولانقل محجوب
- ✦ الممنوع وجوده في التركة كعدمه لا يؤثر ولا يتأثر.
- ✦ المحجوب بالوصف وجوده كعدمه لكن المحجوب بوارث آخر معنا في المسألة وجود قد يضر وقد ينفع.

#### الشرط الثالث: ألا تكون المسألة إحدى الغراويتين أو العمريتين.

- المسألة الغراوية: هما مسألتان تسمى المسألة بالغراوية أو تسمى بالعمرية أو تسمى بالغريبة أو تسمى بالغريمة كل هذه الأسماء صحيحة .
- غراوية: يقولون لاشتهارها كالكوكب الأغر أو لأن الأم غُرَّت فيها.
- عمرية: نسبة إلى عمر -رضي الله عنه- أول مَنْ قام بحل هذا الإشكال.
- غريبة: لأنها تختلف عن قواعد الفرائض التي مرت معنا.
- غريمة: الغريمتين لأن فيها غرم على أحد الورثة.

#### ✦ المسألة الغراوية:

- يقول الرحيبي رحمه " وَإِنْ يَكُنْ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَبٌ " إذن المسألة الأولى هي: زوج أم أب.
- ثم قال " فَتُلْثُ الْبَاقِي لَهَا مُرْتَبٌ " يعني سنعطي الأم ثلث الباقي وهذا هو الجديد أي الغريب في المسألة

#### أصل سننبي عليه في هذه المسألة:

يقول الله عز وجل: ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ [النساء: 11].

#### 1) المسألة الغراوية الأولى:

- مات عن زوج وأبوين يعني "أم أب" .
- الأم ستأخذ الثلث والباقي تعصبيًا للأب سيأخذ الثلثين والأم تأخذ الثلث بسبب هذا الأصل الذي بنينا عليه.

#### ❖ الحل: وكأننا لانعرف ماهي المسألة الغراوية:

## تلخيص الدرس السابع لمادة الفرائض

أركان المسألة	أصل المسألة: هو 6	شروط الإستحقاق
1/2	زوج	عدم الفرع الوارث
1/3	أم	عدم الفرع الوارث ، عدم الجمع من الإخوة
ع	أب	أولى رجل ذكر

### إشكال:

بناء على هذا الحل وقعنا في إشكالية ، وهو أنه فيه قاعدة مطردة في المواريث نقول:

القاعدة: "إذا استوى وارثان في الجهة والدرجة والقوة؛ فللذكر ضعف الأنثى".

الجهة: ابن وبنت استويا في جهة أبناء

الدرجة: هو ابن وهي بنت. ما في أحد أعلى من الثاني.

القوة: الأخ الشقيق والأخت الشقيقة مثل بعض.

إذا استويا في هذه المسائل كلها نقول: للذكر ضعف الأنثى.

الدليل: قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾

الخلاف الذي عندنا في المسألة هو:

أن الأب والأم آباء استويا في الجهة وفي الدرجة والقوة لا تظهر هنا وإنما تظهر في الشقيق وعدم الشقيق -الأخ لأب- إذن استويا.

هما استويا والأم تأخذ ضعف الأب ، بل العكس هو الصحيح العكس هو أن الأب هو الذي يأخذ ضعف الأنثى.

من هو أول من حل الغراويتين؟

أول من قضى في الغراويتين هو عمر بن الخطاب -رضي الله عنه - بمحضر من الصحابة ويكاد أن الصحابة أطبقوا على هذا الحل لأننا لم نعرف لهم مخالف، ولو عرف مخالف لعمر -رضي الله عنه - في حل هذه المسألة وأثبت رأيه؛ لقلنا: هناك مخالف هناك رأي آخر.

لكن الغراوية الأولى والثانية قد يكون فيها إقرار وإجماع من جمهور الصحابة لأنه وقع الحل كذلك من زيد وغيره وقبله عمر بل وأفتى به .

في بعض الرويات أن هذه المسألة حينما عُرِضت على عمر فعرضاها على زيد -رضي الله عنه - فجلس فيها أياما وليالي كيف نمضيها على القاعدة

العامة؟ ولا يمكن أن يكون وقع خطأ في القرآن ولا خطأ من النبي ﷺ لكن المسألة جديدة علينا ونحن لا نفقه حلها.

جلس الصحابي الجليل يفكر ويتدبر فوصل إلى أن قال: قال تعالى ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾ .

قال: عندنا زوج أم أب.

قال: هذا الزوج جديد على المسألة غريب ، والمسألة الخاصة بنا هي "الأم والأب" فهي مسألة القرآن ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾ فإذا كانت

المسألة عبارة عن توريث الأب والأم فقط فالأم يكون لها الثلث.

قال زيد: نعطي الزوج الغريب حقه ونخرجه من المسألة ، نعطيه النصف بشرطه.

قال: نبدأ الآن بـ "الأب والأم" وكأنها مسألة جديدة قرآنية ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾ ، الآن ورثه أبواه فيها بقي من المسألة فنعطي الأم

الثلث ولكن ثلث ما بقي وهو "ثلث الباقي".

❖ حل المسألة الغراوية الأولى:

## تلخيص الدرس السابع لمادة الفرائض

أركان المسألة	أصل المسألة: هو 6	شروط الإستحقاق
$\frac{1}{2}$	زوج	عدم الفرع الوارث
سنعتبر أنه عندنا مسألة جديد بعد أن أعطينا الزوج حقها من التركة	أركان المسألة	الباقى من أصل المسألة: هو 3 لأن $3 = 6 - 3$
$\frac{1}{3}$ باقى	أم	لوجود المسألة الغراوية : وذلك عند وجود الأب ، والأم ، وأحد الزوجين
ع	أب	أولى رجل ذكر

### (2) المسألة الغراوية الثانية:

يقول الرحي رحمة "وَهَكَذَا مَعَ زَوْجَةٍ فَصَاعِدًا" المسألة الغراوية الثانية أخت الأولى لكن استبدل الزوج بزوجة. فنقول: زوجة وأم وأب

❖ الحل: وكأننا لانعرف ماهي المسألة الغراوية:

أركان المسألة	أصل المسألة: هو 12	شروط الإستحقاق
$\frac{1}{4}$	زوجة	عدم الفرع الوارث
$\frac{1}{3}$	أم	عدم الفرع الوارث ، عدم الجمع من الإخوة
ع	أب	أولى رجل ذكر

القاعدة أيضًا هنا مضطربة غير مستقيمة لأن الأم قريبة من الأب " الأم أربعة والأب خمسة " قريبة ما في ضعف.

❖ حل المسألة الغراوية الثانية:

أركان المسألة	أصل المسألة: هو 12	شروط الإستحقاق
$\frac{1}{4}$	زوجة	عدم الفرع الوارث
سنعتبر أنه عندنا مسألة جديد بعد أن أعطينا الزوجة حقها من التركة	أركان المسألة	الباقى من أصل المسألة: هو 9 لأن $9 = 12 - 3$
$\frac{1}{3}$ باقى	أم	لوجود المسألة الغراوية : وذلك عند وجود الأب ، والأم ، وأحد الزوجين
ع	أب	أولى رجل ذكر

دليل حل المسألة الغراوية من القرآن ولكن عندنا إشكاليات فنية فقهية وهي:

الأمر الأول: العلماء لجؤوا إلى إعطاء الأم ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين لأن القاعدة تقول:

القاعدة: "إذا استويا اثنان في الجهة والدرجة والقوة وكان احدهما ذكرًا والآخر أنثى فللذكر مثل حظ الأنثيين" ويستثنى من ذلك الإخوة لأم.

لأن الآية تقول: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ قال: الأخ لأم كالأخت لأم ما فيه تفضيل التفضيل في الإخوة الأشقاء أو الإخوة لأب أو الأبناء.

قال: لو لم يلجأ إلى العمل هذا لاختلت القاعدة معنا.

**الأمر الثاني:** أن الأم أخذت في الأولى السدس ، لأنه لو نظرنا في المسألة الغراوية الأولى أخذت:  $\frac{1}{6}$  ، وفي المسألة الغراوية الثانية أخذت الربع:  $\frac{3}{12}$  حينما جئنا نسمي لم نقل: أعطيناها السدس أو أعطيناها الربع. وذلك تأدباً مع القرآن لأن القرآن قال: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾

## (2) الثاني من أصحاب الثلث: الأخوة لأم:

يقول الرحبي رحمه الله

وَهُوَ وَلِلْأُنثَىٰ ذَيْنِ أَوْ الثَّنَتَيْنِ مِمَّنْ وَلَدِ الْأُمِّ بَغِيرَ مَتْنَيْنِ  
وَهَكَذَا إِنْ كُنْتُ رُؤَا أَوْ زَادُوا فَسَاءَ لَهُمْ فِيهَا سِوَاهُ زَادُ  
وَيَسْتَوِي الْإِنْسَاءُ وَالزُّكُورُ فِيهِ كَمَا قَدْ أَوْضَحَ الْمُسْطَوْرُ

**أبناء الأم:** هذا مصطلح يُطلق على الإخوة لأم، والأخ لأم هو أخي الذي يشاركني في أصلي الأنثوي يعني أخي من أمي.

**شروط الإستحقاق:**

**الشرط الأول:** أن يكونوا جميعاً.

**الدليل:** قال الله سبحانه وتعالى ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾

"فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ": هؤلاء هم الإخوة لأم ، فإذا كان الأخ منفرداً أخذ السدس ، وكذلك إذا كانت الأخت لأم منفردة فإنها ترث السدس. إذن الإخوة لأم إذا انفرد أحدهم يستحق السدس.

**القاعدة تقول:** "أن للذكر ضعف الأنثى" هنا استوى الذكر مع الأنثى فلا يكون إلا في الإخوة لأم.

"فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ": يعني أكثر من واحد

الإخوة لأم إذا اجتمعوا يأخذوا الثلث ، اجتمعوا يعني لو كانوا مئة أيضاً شركاء في الثلث لا يزيد عن ذلك أبداً.

**الشرط الثاني:** عدم الفرع الوارث.

الفرع الوارث يجب كل الإخوة ليس الإخوة لأم فقط؛ بل يجب الإخوة الأشقاء والإخوة لأب.

إذن بدهامة يجب الإخوة لأم لأن أضعف واحد في الإخوة الثلاثة: هو الأخ لأم

**الشرط الثالث:** عدم الأصل الوارث من الذكور.

الأصل الوارث الذكر: أبي ، وجدي وأبو أبي وجد أبي وهكذا.

هنا الجد مع الإخوة لأم يعمل عمل الأب تماماً بتمام ولكن مع الإخوة الأشقاء والإخوة لأب سيختلف الأمر.

**مميزات الأخوة لأم:** وهم أولاد الأم

الإخوة لأم: انفردوا بأحوال تختلف عن باقي الورثة يعني لهم مميزات عن باقي الورثة وذلك لقوله تعالى: ﴿فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ يعني مثل بعض ما في تفضيل لذكر وأنثى ، وإن اجتمعوا: أقصى شيء الثلث .

✚ يخالف أولاد الأم غيرهم من الورثة في الآتي:

أولاً: أن ذكرهم لا يعصب أنثاهم.

إذن لو وجد أخ لأم وأخت فلا يُعَصَّب ذكرهم أنثاهم لأنها مثله الأنثى كالذكر فهي ليست بحاجة إلى تعصبيه ولأنهم دخلوا عن طريق الأم.

الثاني: أن ذكرهم لا يُفضل على أنثاهم في الإرث لا اجتماعاً ولا انفراداً.

القاعدة المطردة عندنا: "للذكر ضعف الأنثى" في الإخوة لأم نقول: للذكر مثل الأنثى هو السدس وهي السدس ، لو كانوا عشرة وأخذوا الثلث يُقسَّم على عشرة بعدد الرؤوس .

الثالث: أنهم يرثون مع مَنْ أدلوا به "وهي الأم"

قاعدة الفرائض المطردة: "أن مَنْ أدلى بوارث حجه ذلك الوارث" أما الإخوة لأم فإنهم يرثون مع مَنْ أدلوا به .

الأصل: أن واحد يحجب واحد ، أما الإخوة لأم فهم يرثون مع الأم ، وهي التي أدخلتهم إلى التركة ويرثوا معها الأصل هي تحجبهم لكنهم دخلوا معها

الرابع: يحبون من أدلوا به نقصاناً.

الإخوة لأم دخلوا مع الأم المسألة وكانوا جميعاً فإنها تنزل من الثلث إلى السدس .

الخامس: أن ذكرهم أدلى بأنثى ويرث.

خلاصة أصحاب الثلث:

(1) الأم

تستحق الثلث بشروط:

1. عدم الفرع الوارث.
2. عدم الجمع من الإخوة
3. ألا تكون المسألة إحدى الغرَّاويتين أو العمريتين.

(2) الأخوة لأم:

يستحقون الثلث بشروط:

1. أن يكونوا جميعاً.
2. عدم الفرع الوارث
3. عدم الأصل الوارث من الذكور

(3) الجد

الجد له أحوال نتركه لأنه مع الإخوة له باب مستقل .

❖ مسائل:

الأولى: مات عن: أم وأخت شقيقة وعم.

الثانية: مات عن: أم وأخوين لأم وأخت شقيقة.

الثالثة: مات عن: زوجة وأم وأب وأختين شقيقتين.